

مشروع معيار حسابات الدولة " الأصول التراثية "

صيغة معروضة على استطلاع الرّأي

مشروع معيار حسابات الدولة الأصول التراثية

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى ضبط المعالجة المحاسبية للأصول التراثية للدولة. كما يتناول المعلومات المطلوبة في شأن هذه الأصول ضمن الإيضاحات.

مجال التطبيق

2. يطبق هذا المعيار على الأصول الثابتة المادية التي تستجيب إلى تعريف الأصول التراثية. وتصنف الأصول التراثية حسب الأصناف الثلاثة التالية: الأصول التاريخية والتراث الطبيعي ودور العبادة.
3. تنقسم الأصول التاريخية إلى صنفين فرعيين: الأصول التاريخية العملية والأصول التاريخية غير العملية.
4. يطبق كذلك هذا المعيار على الأصول التراثية موضوع عقود رامية لتوفير مرفق عمومي والتي تتحكم فيها الدولة وذلك بعد الإقرار بها وفقا لمقتضيات معيار حسابات الدولة الذي يتناول العقود الرامية لتوفير مرفق عمومي.

المفاهيم

5. للمصطلحات الآتي ذكرها في هذا المعيار الدلالات التالية:
الأصول التراثية هي أصول تكتسي قيمة وطنية أو عالمية مثبتة من الناحية التاريخية أو الطبيعية أو العقائدية والتي يحتفظ بها عموما إلى أجل غير مسمى لفائدة الأجيال الحالية والقادمة. تتميز الأصول التراثية غالبا بالخصائص التالية:
(أ) من المستبعد أن تنعكس قيمتها التاريخية أو الثقافية أو التربوية أو البيئية أو الفنية أو العلمية كلياً في قيمة نقدية،
(ب) من الممكن أن تفرض التزامات أخلاقية أو قانونية موانع أو قيودا متعلقة بالتفريط فيها عن طريق البيع،
(ت) غالبا ما تكون غير قابلة للتعويض،
(ث) يمكن أن تزداد قيمتها بمرور الزمن حتى وإن تدهورت حالتها المادية،
(ج) تكون عموما مدة الانتفاع بها غير مسمّاة.
لا تكون هذه الخصائص بالضرورة تراكمية بالنسبة لجميع الأصول التراثية.

الأصول التاريخية هي الآثار والمعالم التي خلقتها الحضارات والأجيال السالفة والتي تكون قيمتها الوطنية أو العالمية مثبتة. وتضم هذه الأصول المنقولات والعقارات والوثائق والمخطوطات ذات علاقة بالفنون والعلوم والتقاليد والحياة اليومية والأحداث العامة وغيرها الرجعة إلى فترات ما قبل التاريخ أو التاريخ وذلك وفقا للتشريع الجاري به العمل. تحدد الأصول التاريخية من قبل السلطات المختصة.

الأصول التاريخية العملية هي المباني التاريخية التي توفر خدمة مرتقبة منفصلة عن قيمتها التاريخية والتي يكون لها استعمال إداري أو سكني في علاقة بنشاط الدولة.

الأصول التاريخية غير العملية هي الأصول التاريخية التي توفر خدمة مرتقبة مرتبطة بقيمتها التاريخية وتمسك بالتالي أساسا بغاية المحافظة على التراث الوطني.

التراث الطبيعي يتمثل في الخصائص الطبيعية والتكوينات الجيولوجية والمناطق المحددة التي تشكل موطن الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة وكذلك المواقع الطبيعية، والتي لها أهمية على الصعيد العلمي أو في إطار المحافظة على الطبيعة أو من حيث جماليتها. ويشمل التراث الطبيعي سيما المناطق الطبيعية المحمية وحدائق الحيوانات والحدايق النباتية والغابات والجبال والواحات والصحراء والكهوف والبحيرات والجزر وشبه الجزر. ويحدد التراث الطبيعي من قبل السلطات المختصة.

القيمة العملية الحالية هي المبلغ الذي يمكن أن تدفعه الدولة في تاريخ التقييم للحصول على الخدمة المرتقبة المتبقية لأصل مماثل.

تتخذ المصطلحات المعرفة بالإطار المرجعي للمعلومة المالية لذوات القطاع العمومي وبمعايير حسابات الدولة الأخرى نفس المعنى الذي وردت به في هذا المعيار.

الأصول التاريخية

6. تمثل الأصول التاريخية جزءاً لا يتجزأ من الملك العام أو الخاص للدولة. وعلى هذا الأساس، فإن للدولة القدرة على الترخيص في النفاذ إلى هذه الأصول أو الحد من النفاذ إليها. وعلاوة على ذلك، توفر الأصول التاريخية للدولة خدمة مرتقبة متصلة أساسا بقيمتها التاريخية. كما تسهر الدولة، مباشرة بوسائلها الخاصة أو بواسطة ذوات أخرى على المحافظة على الممتلكات المذكورة أعلاه وعلى صيانتها للأجيال الحالية والقادمة. وبالتالي فهي تمثل أصولا تتحكم فيها الدولة.

7. توفر بعض الأصول التاريخية بالإضافة إلى الخدمة المرتقبة المتصلة بقيمتها التاريخية الجوهرية، خدمة مرتقبة عملية وذلك نظرا لاستغلالها لغايات إدارية أو سكنية. وبالتالي، تنقسم الأصول التاريخية إلى صنفين فرعيين: الأصول التاريخية غير العملية والأصول التاريخية العملية.

8. يمكن أن تكون الأصول التاريخية موضوع عمليات إحالة. وفي هذه الصورة، لا تحيل الدولة إلا الخدمة المرتقبة العملية إلى الذات المستفيدة. وتحفظ الدولة بالتحكم في الخدمة المرتقبة التاريخية. هذا وتتم كل عملية إحالة للتحكم بمقتضى كتب.

الأصول التاريخية غير العملية

9. لا يمكن أن تنعكس القيمة التاريخية للأصول التاريخية غير العملية في قيمة نقدية. ولذلك فإنه لا يتم الإقرار بهذه الأصول ضمن الموازنة. ويجب أن تكون موضوع إفصاح ضمن الإفصاحات.
10. تقيد الدولة ضمن رصيد الفترة المحاسبية التكاليف التي تتحملها لاقتناء الأصول التاريخية غير العملية سيما في إطار عمليات الشراء أو الانتزاع أو الإعادة إلى الوطن أو الاكتشاف من قبل الغير وذلك باعتبار أن المقابل المدفوع عند القيام بالعمليات المذكورة لا يعكس القيمة التاريخية لهذه الأصول وأن تدخل الدولة يهدف إلى حمايتها.
11. لا يمكن أن تكون الأصول التاريخية غير العملية موضوع انخفاض قيمة. إلا أنه في صورة تدهور مادي ملحوظ لأصل تاريخي غير عمليتي، فإنه يتم الإفصاح عن ذلك ضمن الإفصاحات

الأصول التاريخية العملية

12. تمثل الأصول التاريخية العملية أصولا توفر خدمة مرتقبة عملية يمكن تقييمها نقدا. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن تقييم معلم تاريخي مستغلا كمبنى إداري وفقا للخدمة المرتقبة المتعلقة بإيواء نشاط للدولة. وعلى هذا الأساس، يتم الإقرار بالأصول التاريخية العملية ضمن موازنة الدولة.

قواعد الإقرار

13. يتعين تسجيل أصل تاريخي عمليتي ضمن الموازنة عندما يستجيب إلى الشروط التالية:
- (أ) تتحكم فيه الدولة،
- (ب) ويمكن تقييم قيمته العملية بصفة أمينة.
14. يتم الإقرار بالأصول التاريخية العملية ضمن القوائم المالية للفترة المحاسبية التي اكتسبت خلالها الدولة التحكم وذلك بالنسبة للاقتناءات الجديدة، أو الفترة التي قررت خلالها الدولة استغلال الأصل التاريخي غير العمليتي كأصل تاريخي عمليتي.
15. يمكن للدولة أن تتحكم بصفة منفردة أو مشتركة في أصل تاريخي عمليتي على مدة تتجاوز الفترة المحاسبية. وفي هذه الحالة، يقيد الأصل ضمن موازنة الدولة في حدود حصتها من التحكم فيه.

قواعد التقييم

التقييم الأولي

16. عند إدراجها ضمن موازنة الدولة، تقيم الأصول التاريخية العملية:
- (أ) بتكلفة الاقتناء بالنسبة للأصول التي تم اقتناؤها بمقابل،
- (ب) أو بالقيمة العملية الحالية في الحالات الأخرى.

17. القيمة العمليّية الحاليّة هي قيمة إدراج تتميّز بالخصائص التاليّة:

- (أ) تمثّل قيمة خاصّة بالدولة،
(ب) تتضمّن جميع التكاليف الضروريّة للحصول على الخدمة المرتقبة العمليّية المتبقية للأصل،
(ت) تعكس قيمة الأصل من حيث استعماله الحالي وليس من حيث استعماله الأمثل.

18. تحدّد القيمة العمليّية الحاليّة وفقا لمنهجيّتين:

- (أ) منهجيّة السوق
تعتمد منهجية السوق على سعر الاقتناء في سوق مفتوحة ونشطة ومنظمة، لأصل يوفّر خدمة مرتقبة عمليّية متبقية مماثلة.
(ب) منهجية تكلفة الاستبدال
تعكس تكلفة الاستبدال المبلغ الضروري لاستبدال الخدمة المرتقبة العمليّية التي يوفرها أصل تاريخي عمليّاتي. وتوافق تكلفة الاستبدال تكلفة إعادة إنتاج أصل ذي خدمة مرتقبة عمليّية خام مماثلة ومعدّلة وفقا للخدمة المرتقبة العمليّية المستهلكة.

التقييم في تاريخ الختم

19. تطبّق الدولة بتاريخ الختم نموذج التكلفة التاريخية لتقييم الأصول التاريخية العمليّية.
20. بعد تسجيله الأوّلي ضمن الأصول، يجب تقييم الأصل التاريخي العمليّاتي بتكلفة الإدراج طبقا للفقرة 16، بعد طرح تراكم الاستهلاكات وانخفاضات القيمة وإضافة النفقات اللاحقة المثبتة عند الاقتضاء.

قواعد الاستهلاك

21. يتمّ استهلاك الأصول التاريخيّة العمليّية على مدّة الانتفاع بها، طبقا للطريقة التي تعكس بالشكل الأمثل النسق المتوقع لاستهلاك الخدمة المرتقبة العمليّية لهذه الأصول.
22. يعتبر تحديد مدّة الانتفاع مسألة تقدير مهني يستند على رأي تقني من قبل السلطات المختصة.
23. عند تقدير مدّة الانتفاع، يتمّ الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأساسية التاليّة:

- (أ) حالة الأصل،
(ب) المدّة التي تعترزم الدولة خلالها استغلال الخدمة المرتقبة التي يوفّرها الأصل التاريخي العمليّاتي،
(ت) الاستعمال،
(ث) وسياسة المحافظة على الأصول.

24. عندما تتغيّر الظروف، يتعيّن على الدولة تقدير ما إذا طرأ تغيير على مدّة الانتفاع بالأصل التاريخي العمليّاتي ومراجعتها عند الاقتضاء. تقيّد الفوارق الناجمة عن هذه المراجعة كتغيير في التقديرات المحاسبية وفقا لمعيار حسابات الدولة الذي يعالج الطرق المحاسبية، التقديرات والأخطاء.

انخفاضات القيمة

25. يتعيّن على الدولة بتاريخ ختم كل فترة محاسبية تقدير ما إذا كان هناك أي مؤشر يدلّ على أن الأصل التاريخي العمليّاتي قد تعرّض إلى خسارة في قيمته. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتعيّن على الدولة القيام باختبار انخفاض القيمة وذلك من خلال مقارنة القيمة المحاسبية للأصل التاريخي العمليّاتي بقيمته العمليّاتية الحالية بتاريخ الاختبار. عندما تصبح هذه القيمة أقل من القيمة المحاسبية بشكل ملحوظ، يتعيّن على الدولة تسجيل انخفاض للقيمة بغاية إرجاع القيمة المحاسبية للأصل التاريخي العمليّاتي الى قيمته العمليّاتية الحالية بتاريخ الاختبار. يمثل انخفاض القيمة عبئاً بالنسبة للفترة المحاسبية التي تمّ معاينته خلالها. يحسب الاستهلاك على أساس القيمة المحاسبية الجديدة ومدّة الانتفاع المتبقية.

26. يتعيّن على الدولة بتاريخ كلّ ختم، فحص ما إذا كان انخفاض قيمة مسجّل سابقاً قد تراجع أو لم يعد قائماً. يتعيّن في هذه الحالة، إعادة تقييم القيمة العمليّاتية الحاليّة. عندما تفوق هذه الأخيرة القيمة المحاسبية بشكل ملحوظ، يتعيّن تسجيل استرداد على انخفاض القيمة ضمن رصيد الفترة المحاسبية. يحسب الاستهلاك على أساس القيمة المحاسبية الجديدة ومدّة الانتفاع المتبقية.

إلغاء الإقرار

27. يتمّ إلغاء الإقرار بأصل تاريخي عمليّاتي عندما:

(أ) تفقد الدولة التحكم في الأصل، أو

(ب) لم يعد من المنتظر الاستفادة من الخدمة المرتقبة العمليّاتية من استعماله.

28. تفقد الدولة التحكم في أصل تاريخي عمليّاتي عندما تحيل الخدمة المرتقبة العمليّاتية التي يوفّرها هذا الأصل إلى ذات أخرى. تعتبر هذه العمليّة عمليّة إحالة غير نهائيّة وعليه تدرج القيمة المحاسبية للأصل التاريخي العمليّاتي بالوضع الصافية. في إطار هذه الاحالة تحتفظ الدولة بالتحكم في الخدمة المرتقبة التاريخية للأصل. وبالتالي يخضع هذا الأخير إلى المعالجة المحاسبية الخاصة بالأصول التاريخية غير العمليّاتية.

29. عندما لم يعد من المنتظر الاستفادة من أيّ خدمة مرتقبة عمليّاتية من استعمال أصل تاريخي عمليّاتي، فإنّه يتمّ إلغاء الإقرار به وتدرج قيمته المحاسبية ضمن رصيد الفترة. هذا ويحافظ هذا الأصل على الخدمة المرتقبة المتصلة بقيمته التاريخية وعليه فإنّه يستجيب لتعريف أصل تاريخي غير عمليّاتي ويخضع للمعالجة المحاسبية الخاصة بهذا الصنف الفرعي.

التراث الطبيعي

30. يوفّر التراث الطبيعي للدولة خدمة مرتقبة تتعلّق أساساً بقيمته البيئية. كما تتحمّل الدولة مسؤولية المحافظة عليه لفائدة الأجيال الحاليّة والمستقبلية. وعليه، تمثل عناصر التراث الطبيعي أصولاً تتحكم فيها الدولة. غير أنّه لا يتمّ الإقرار بهذه الأخيرة ضمن الموازنة، باعتبار أنّه لا يمكن أن تنعكس قيمتها في قيمة نقدية. وبناء على ذلك، يكون التراث الطبيعي موضوع إفصاح ضمن الإفصاحات طبقاً للفقرة 39 من هذا المعيار.

31. لا يمكن أن يكون التراث الطبيعي موضوع انخفاض قيمة. إلا أنه في حالة تدهور مادي ملحوظ لعنصر من عناصر التراث الطبيعي، فإنه يتم الإفصاح عن ذلك ضمن الإيضاحات.

دور العبادة

32. توفّر دور العبادة للدولة خدمة مرتقبة مرتبطة أساساً بقيمتها الروحانية ذات العلاقة بالمعتقدات. كما تلتزم الدولة بالمحافظة عليها وصيانتها وتأطير تسييرها. وبالتالي، فإن هذه الأخيرة تشكّل أصولاً تتحكم فيها الدولة. غير أنه، لا يتم الاقرار بها ضمن الموازنة، باعتبار أنه لا يمكن أن تنعكس قيمتها في قيمة نقدية. وبناء على ذلك، تكون دور العبادة موضوع إفصاح ضمن الإيضاحات طبقاً للفقرة 39 من هذا المعيار.

33. لا يمكن أن تكون دور العبادة موضوع انخفاض قيمة. إلا أنه في حالة تدهور مادي ملحوظ لإحدى دور العبادة، فإنه يتم الإفصاح عن ذلك ضمن الإيضاحات.

التكاليف اللاحقة

34. تكون الأصول التراثية عامّة موضوع عمليات ترميم أو تجديد أو أشغال ترمي للمحافظة عليها. يتعيّن تحليل ما إذا تعلّق الأمر بأشغال صيانة كبرى أو بصيانة اعتيادية.

35. يجب أن تدرج ضمن الموازنة كأصل قائم بذاته، التكاليف المتعلقة بعمليات الصيانة الكبرى، سيمّا تلك المتعلقة بالبرامج متعددة السنوات والتي يكون الهدف منها المحافظة على الأصول التراثية وحفظها في حالة جيدة. يتم تثبيت التكاليف المذكورة وذلك سواء تعلّقت هذه التكاليف بأصول مدرجة ضمن الموازنة أو بأصول موضوع إفصاح ضمن الإيضاحات. حيث أنّ الاقرار بهذه التكاليف لا يتأثر بعدم تقييد الأصل التراثي المعني ضمن الموازنة.

36. تستهلك التكاليف اللاحقة المدرجة بالموازنة حسب طريقة تعكس نسق استهلاك الخدمة المرتقبة التي توفّرها هذه التكاليف.

37. تخفّض قيمة التكاليف اللاحقة المدرجة بالموازنة وذلك بمقارنة قيمتها المحاسبية بقيمتها العملية الحالية بتاريخ الاختبار. وتوافق هذه الأخيرة تكلفة استبدال الخدمة المرتقبة الخام للتكاليف المعنية معدّلة حسب الخدمة المرتقبة التي وقع استهلاكها. تطبق قواعد انخفاضات القيمة المدرجة بالفقرتين 25 و26 من هذا المعيار على التكاليف اللاحقة.

38. تدرج نفقات الصيانة الاعتيادية ضمن رصيد الفترة المحاسبية التي تمّ خلالها تحمّل هذه النفقات.

المعلومات المطلوبة

39. يجب الإفصاح ضمن الإيضاحات بالنسبة للأصول التراثية عن:

- معلومات نوعية مناسبة حسب كل صنف وصنف فرعي،
- برامج الترميم والتجديد والمحافظة،

- الادراجات الجديدة،
- التدهورات المادية الملحوظة،
- وعمليات التصنيف والحماية المنجزة خلال الفترة المحاسبية.

40. يجب الإفصاح ضمن الإيضاحات بالنسبة للأصول التاريخية العمليائيّة عن:

- المنهجيات المعتمدة لتحديد القيمة العمليائيّة الحالية،
- طرق الاستهلاك،
- جدول مقارنة بين القيم المحاسبية في بداية الفترة وفي نهايتها بشكل يبيّن:
 - (أ) الإدراجات،
 - (ب) الاستهلاكات والاستردادات على الاستهلاكات عند الاقتضاء،
 - (ت) انخفاضات القيمة والاستردادات على انخفاضات القيمة عند الاقتضاء،
 - (ث) وإلغاءات الإقرار.

41. كما يتعين أن تقدم الإيضاحات معلومات حول الأصول التاريخية العمليائية التي تمت في شأنها عمليات إحالة مع بيان المستفيد والغرض من الإحالة ومدتها.

42. يجب أن تبين الإيضاحات بالنسبة للتكاليف اللاحقة المثبتة:

- معلومات نوعيّة مناسبة حول أهم التكاليف اللاحقة المثبتة خلال الفترة المحاسبية،
- طرق ومدد الاستهلاك،
- أسباب انخفاض القيمة أو الاسترداد على انخفاض القيمة عند الاقتضاء،
- جدول مقارنة بين القيم المحاسبية في بداية الفترة وفي نهايتها بشكل يبيّن:
 - (أ) التكاليف اللاحقة المثبتة خلال الفترة،
 - (ب) الاستهلاكات والاستردادات على الاستهلاكات عند الاقتضاء،
 - (ت) انخفاضات القيمة والاستردادات على انخفاضات القيمة عند الاقتضاء،
 - (ث) وإلغاءات الإقرار.